

الفصل الرابع عشر

الفوائد الحقيقية التى يجنيها المجتمع الأمريكى من الحكم الديمقراطى

قبل الدخول فى موضوع الفصل الحاضر أرى لزماً على أن أذكر القارئ بما سبق أن أشرت إليه أكثر من مرة فى أثناء هذا الكتاب ؛ فدستور الولايات المتحدة السياسى يبدو لى شكلاً من أشكال الحكومة الذى يصح للديمقراطية أن تختاره . ولكنى لأعد هذا الدستور الأمريكى خير الدساتير كلها ، ولا هو بالدستور الوحيد الذى يجب أن يأخذ به كل شعب ديمقراطى . فعندما أذكر الفوائد التى يجنيها الأمريكيون من الحكم الديمقراطى ، فأنا بعيد كل البعد عن أن أؤكد ، أو أعتقد ، أن مثل هذه الفوائد لا يمكن أن تنال إلا بهذه القوانين نفسها .

اتجاه القوانين العام فى الديمقراطية الأمريكية ونزعات الذين يطبقونها

تجلى معائب الحكومة الديمقراطية فى سهولة ولأول وهلة - أما فوائدها فلا تدرك إلا بعد ملاحظة طويلة - كثيراً ما تكون الديمقراطية فى أمريكا خرقاء ولكن اتجاه قوانينها مفيد ونافع - ليس للموظفين العاملين فى الديمقراطية الأمريكية مصالح دائمة منفصلة عن مصالح الأغلبية - نتائج هذا الوضع .

لا يشق على أحد أن يدرك ما فى الديمقراطية من مثالب ونقاط ضعف . فمن السهل التدليل عليها واضحة لا يساورنا فيها أى شك ، على حين أن تأثيرها الصالح لا يتم إلا بطرق غير واضحة ، وإن شئت قلت إنه يتم بطرق تكاد تكون خفية . فحسبنا نظرة واحدة لإدراك معاييبها . أما صفاتها الطيبة فيتطلب إدراكها ملاحظة طويلة ، فكثيراً ما تكون قوانين الديمقراطية الأمريكية معيبة أو ناقصة . فقد تهاجم فى بعض الأحيان حقوقاً مقررة ، أو تقرر أخرى خطيرة على المجتمع . وحتى إن كانت هذه القوانين صالحة ، فسيظل تكرار صدورها شراً كبيراً . فكيف استطاعت الجمهورية الأمريكية إذن أن تبقى وأن تزدهر ؟ . عند الكلام على القوانين يحسن بنا أن نميزاً دقيقاً بين الغرض الذى ترمى إليه ، وبين الوسائل التى تتذرع بها لتحقيق هذا الغرض - بين سموها المطلق وسموها النسبى . فإن كانت نية المشرع أن يحاى مصالح الأقلية على حساب مصالح الأغلبية ، وإن كانت الإجراءات التى يتخذها قد نظمت بشكل يودى إلى تحقيق الغرض الذى جعله نصب عينيه بأقل نفقة ممكنة ، من حيث الوقت والجهد - إن كان كل ذلك ، أمكن سن هذا القانون حتى ولو كان الغرض من وضعه سيئاً . هذا ، وكلما كان هذا القانون ناجعاً فى تحقيق الغرض منه ، كان خطره أشد وأدهى .

تتجه القوانين الديمقراطية عادة إلى توفير السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس ، لأنها تصدر عن غالبية المواطنين فهم ، وإن كانوا معرضين للخطأ ، لامصلحة لهم ضد ما فيه منفعتهم . وعلى العكس من ذلك نجد القوانين في البلاد الأرستقراطية تتجه إلى تركيز الثروة والسلطان في أيدي الأقلية ، لأن الأرستقراطية نفسها بطبيعتها أقلية . ومن ثم ساع لنا أن نقدرها قضية عامة ونقول إن الغرض الذي تهدف إليه التشريعات الديمقراطية أنفع لبنى الإنسان من غرض التشريعات الأرستقراطية . ومع ذلك فهذا كل ما فيها من محاسن .

ولا يخفى أن الحكومة الأرستقراطية أدرى كل الدراية بعلوم التشريع من الديمقراطيات ، ومما يمكن أن تكونه . وهى تملك من ضبط النفس ما ينقذها من أخطار الاستثارة المؤقتة ، ويسر لها أن تتخذ أغراضاً بعيدة المدى تعرف كيف تصبر عليها إلى أن تسنح الفرصة المواتية ، فعمل على تحقيقها . فالحكومة الأرستقراطية تستهدى بمهارة الفن ، فتعرف كيف تجعل القوة الجماعية التى لكل قوانينها تلتقى في وقت واحد عند نقطة معينة . وليس هذا حال الديمقراطية ، فقوانينها تكاد تكون قاصرة دائماً ، وتصدر في غير الوقت الملائم ، فوسائل الديمقراطية إذن أكثر قصوراً من وسائل الأرستقراطية ، والإجراءات التى تتخذها على غير وعى منها كثيراً ما تتعارض مع القضية التى تعمل لها ، أما الغرض الذى تهدف إليه فلا شك في أنه أنفع مما ترمى إليه الأرستقراطية .

ولنتصور أن جماعة نظمها الطبيعة ، أو نظمها دستورها بشكل يجعلها تحتل تأثير القوانين السيئة العابر ، وتستطيع أن تنتظر ، دون أن تهلك ، نزعة تشريعها العامة ، فعندئذ نستطيع أن ندرك كيف يتسنى جعل الحكومة الديمقراطية ، على ما بها من نقائص ، أصح شيء لإسعاد هذه الجماعة ، وهذا عين ما حدث فعلاً في الولايات المتحدة ، وإلى لأعود وأكرر ما سبق أن قلته من قبل أن ميزة الأمريكيين الكبرى هى أنهم يستطيعون أن يقفوا في الأخطاء التى يمكن أن يصلحوها فيما بعد .

وتم ملاحظة أخرى شبيهة بهذه يصح أن نقدمها هنا بشأن الموظفين العامين . فمن اليسر أن نتصور أن الديمقراطية الأمريكية كثيراً ما تخطئ في اختيار الناس الذين تعهد إليهم بسلطة الإدارة . ولكن من الصعوبة أن نذكر السبب في أن الدولة تزدهر مع ذلك في أيام حكمهم . فيلاحظ أولاً أن الحكام في البلد الديمقراطي ، إن كانوا أقل أمانة وأقل كفاية منهم في غيرها ، فإن المحكومين أعظم استنارة وأكثر عناية واهتماماً بمصالحهم . ولما كان الناس في البلاد الديمقراطية أكثر يقظة دائماً فيما يتعلق بشئونهم الخاصة ، وأشد حرصاً على حقوقهم ، فقد صاروا ينعون ممثلهم من أن يجيدوا عن ذلك الاتجاه العام الذى تقتضيه مصالحهم هم . وثانياً ، يجب أن نذكر أن الحاكم الديمقراطي إن كان أدنى إلى أن يسئ استخدام سلطته ، فهو لا يملك هذه السلطة إلا مدة قصيرة . ومع ذلك فثم سبب آخر - أعم وأرجح . فلا شك أنه من الأهمية بمكان لسعادة الأمم أن يكون حكامها رجالاً

ذوى فضل ومواهب . ولعله أهم من ذلك لهم أن تكون مصالح هؤلاء الرجال غير مختلفة عن مصالح الجماعة في مجملها . فإن كان الأمر كذلك فقد تصبح فضائلهم لاجدوى منها تقريباً ؛ ولتحوّل مواهبهم لتصبح عبئاً ثقيلاً . هذا وقد سبق أن قلت أنه من المهم أن تكون مصالح الدين في مقاعد الحكم غير مختلفة عن مصالح الجماعة ولا مناقضة لها ، ولكن لا أصر على أن يكون لهم نفس المصالح التي للشعب بأسره .. فلست أعرف حالة مثل هذه الحال حدثت فعلاً في أى بلد من البلاد .

هذا ولم يحدث أن استكشف أحد إلى الآن أن شكلاً من أشكال الحكم يصلح لتوفير السعادة لجميع الطبقات التي ينقسم إليها المجتمع ، ولتطوره وترقيه . فستظل هذه الطبقات تكون جماعات متمايزة بعضها عن بعض في قلب الأمة ذاتها . وقد علمتنا الخبرة أن وضع مصائر هذه الطبقات كلها في أيدي طبقة واحدة منها لا يقل خطراً عن جعل شعب واحد يتحكم في مصائر آخر ، فإن كان الحكم في أيدي الأغنياء وحدهم أضحت مصالح الفقراء في خطر دائم ؛ وعندما يتولى الفقراء شئون سن القوانين ، نيت مصالح الأغنياء بأخطار جسام . فليست ميزة الديمقراطية أنها تراعى ما فيه سعادة جميع الناس كما يقال في بعض الأحيان ، ولكن ميزتها أنها تراعى إسعاد أكبر عدد ممكن منهم .

كثيراً ما يكون الذين يعهد إليهم بإدارة شئون البلاد العامة في الولايات المتحدة أقل مقدرة وأوهن أخلاقاً من أولئك الذين ترفعهم البلاد الأرستقراطية إلى مناصب السلطان ، ولكن مصلحتهم تتشابه مع مصلحة الأغلبية من مواطنيهم ، أو متحد معها . إنهم كثيراً ما يكونون غادرين ومخطفين ، ولكنهم لا يتخذون لأنفسهم مسلماً منظماً معادياً للأغلبية ، ولا هم يستطيعون أن يجعلوا لحكومتها اتجاهاً خطراً عليها أو خاصاً بها .

وزيادة على ذلك فإن تعسف الحكم الديمقراطي في الإدارة مسألة فردية لا تأثير لها إلا في الفترة القصيرة التي اختير للعمل فيها . فالرشوة وعدم الكفاية لا تؤثران بوصفهما مصالح مشتركة ، يمكن أن تربط بعض الناس ببعض بروابط دائمة . فالحاكم المرتشى ، أو العاجز ، لا يربط بإجراءاته إجراءات حاكم آخر لمجرد أن هذا الآخر مرتش و غير كفء مثله في عمله . فهذان الرجلان لن يعملوا على توحيد جهودهما ليعاونا على نشر الرشوة وعدم الكفاية وليوصلاهما إلى ذرائعهما في المستقبل ، بل إن طموح أحدهما ومناوراته قد تعاون ، على العكس من ذلك ، على الكشف عن الآخر وتفضحه ، فذائل الحاكم في البلاد الديمقراطية لا تعدو أن تكون ، عادة ، ذائل شخصية محضة .

أما في الحكومات الأرستقراطية فالموظفون العامون تسيطر عليهم مصالح طبقهم كلها ، وهي مصالح منفصلة عن مصالح الأغلبية . وإن كانت تندمج فيها أحياناً . فهذه المصالح هي الرابطة المشتركة الدائمة التي تربطهم بعضهم ببعض وتغريهم بتوحيد جهودهم لتحقيق غرض ليس دائماً لتوفير السعادة لأكثر عدد ممكن من المواطنين . وهي لا تصلح

لربط الرجال الذين بأيديهم السلطة بعضهم ببعض فحسب ، بل إنها لا تصلح كذلك لتوثيق صلتهم بعدد كبير من المواطنين الذين ينتمون إلى طبقتهم الأرستقراطية ، ولكن لا يشغلون وظائف رسمية . فالحاكم الأرستقراطي مؤيد إذن باستمرار من قسم من الجماعة من جهة ، وتأييده الحكومة التي هو عضو فيها من جهة أخرى .

هذا ، والفرص المشترك الذي يربط مصلحة الحاكم في البلاد الأرستقراطية بمصلحة قسم من معاصريه يجعل هذه المصلحة مصلحة الأجيال المقبلة كذلك ، فهم يعملون للمستقبل بمثل ما يعملون للحاضر . فالحاكم الأرستقراطي مدفوع في الوقت نفسه نحو العمل إلى غاية معينة ، بعواطف الجماعة ، وبعواطفه هو ، بل إلى تأكيد أقول إنه مدفوع بعواطف ذراريه أيضاً . فهل من عجب إذن أنه لا يقاوم مثل هذه البواعث المتكررة ؟ الواقع أن الأرستقراطية كثيراً ما تحفزها روح طبقها هذه دون أن تفسد عليها أمورها . فالحكام الأرستقراطيون يشكلون المجتمع بحسب أغراضهم ويهيئون على غير وعى منهم لأخلافهم .

ولعل الأرستقراطية الإنجليزية أكثر أرستقراطيات العالم تحوراً . فلم يحدث أن هيئة ما قدمت باستمرار موصول أشخاصاً مستترين إلى حكومة بلادها بقدر من قدمتهم الأرستقراطية الإنجليزية لبلادها . ومع ذلك فلامناس لنا من أن نشير إلى أن تشريعات الإنجليز كثيراً ما كانت تضحي بمصالح الفقراء في سبيل رعايتها لمصالح الأغنياء ؛ وكثيراً ما كانت تضحي بحقوق الأغلبية في سبيل مصلحة الأقلية ، مما يترتب عليه أن صارت إنجلترا في عصرنا تجمع بين التطرف في عمل كل من الخير والشر في وسط مجتمعها ، ويكاد ما يعانى الفقراء فيها من شقاء ومن حرمان يوازي ما لها من قوة ومن شهرة مستفيضة .

أما في الولايات المتحدة ، حيث لامصالح طبقية للموظفين العامين يسعون وراء تحقيقها ، فنفوذ الحكومة العام المتصل نافع على الرغم من أن الأشخاص الذين يمارسونه ويديرونه كثيراً ما يكونون غير مهرة ، وأحياناً محقرين . والحق أن في المؤسسات الديمقراطية نزعة خفية تجعل جهود المواطنين تعمل على رفاة الجماعة ، على ما فيهم من رذائل وما يرتكبونه من أخطاء . أما في المؤسسات الأرستقراطية فتم تحيز خفي يدفع المشرفين على الحكم ، على الرغم من مواهبهم وفضائلهم ، إلى أن يعاونوا على زيادة الشرور التي ترهق بنى جنسهم . ومن ثم كان الرجال المشتغلون بالأمور العامة في الحكومة الأرستقراطية كثيراً ما يتسبون في الأذى والشر على غير قصد منهم ، أما في البلاد الديمقراطية فإنهم يأتون بنتائج طيبة لم تدر قط بخلداهم .

الروح العامة في الولايات المتحدة

الوطنية الفطرية - الوطنية القائمة على التروى والتفكير - ميزات كل منهما مختلفة - على الأمم أن تتجاهد في سبيل الحصول على الثانية عندما تزول الأولى عنها - جهود الأمريكيين في سبيل الحصول عليها - مصلحة الفرد مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمصلحة البلاد .

ثمة نوع من محبة الأوطان والتعلق بها ينشأ أصلاً في ذلك الشعور الفطرى البعيد عن المصالح الشخصية - وهو شعور لا يتسنى تحديده ، يجعل المرء مغرماً بمسقط رأسه . فهذا الغرام الفطرى مرتبط بميل الإنسان إلى الأخذ بالعادات القديمة ، وإجلال تقاليد الماضي واحترامها . فمن يستمسكون بهذا الميل يحبون وطنهم حبهم لبيت آبائهم ؛ فراهم يميلون إلى الهدوء الذى يبعثه ، ويتشبثون بالعادات السليمة التى انغرست فيهم بين جدرانها ، ويتعلقون بما يستثيره فيهم من ذكريات ، بل ويسعدهم أن يعيشوا في حالة كلها طاعة وكلها خضوع . وقد توقظ الحماسة الدينية هذا النوع من الوطنية . وعندئذ يستطيع المرء منهم أن يذل جهوداً جبارة ، فهذه الوطنية نفسها نوع من الدين . فهى لا تروى ولا تفكر بل تعمل بحافز من الإيمان والعاطفة . وقد يعد الملك بعض الأمم تجسماً للبلاد ، بشكل ما ، فتحول حماسة الناس الوطنية إلى حماسة الولاء له . فيشاركونه في الفخر بغزواته وفتوحه ويتغنون بقوته ويتمجدون بها . فقد مر بالفرنسيين وقت في عهد الملكية القديمة كانوا يشعرون فيه بنوع من الرضى بإحساسهم بأنهم يعتمدون على إرادة الملك العاشقة . فقد ألفوا أن يفخروا بأنهم يعيشون في كنف أقوى ملك في العالم ، ولا يتحرجون من الجهر بذلك .

وهذا النوع من الوطنية ، يستثير جهوداً كبيرة في العادة ، شأنه شأن سائر الوجدانات الفطرية . ولكنها جهود ليست متصلة ، قد تنحى الدولة في الأحوال الحرجة ، ولكنها كثيراً ما تكون السبب في انحطاطها في أوقات السلم . وكلما كانت آداب الشعب ساذجة وإيمانها ثابتاً لا يتزعزع ، وكانت الجماعة على مؤسسات تقليدية لا ينازع أحد في شرعيتها ، فإن هذه الوطنية الفطرية قد يكتب لها الدوام .

ثم نوع آخر من محبة الأوطان والتعلق بها معقول أكثر من النوع الذى وصفناه ترواً . نعم ، إنه قد يكون أقل منه نبلاً ودونه حماسة ، ولكنه أثر منه وأدوم ؛ وينشأ عن معرفة ودراية ؛ إذ قد تعهده القوانين ونما من جراء ممارسة الحقوق المدنية ، ويختلط آخر الأمر بمصالح المواطن الشخصية ، فيدرك ما لسعادة بلاده ورخائها من تأثير في سعادته هو ، ويعرف أن القوانين تخول له أن يسهم في هذه السعادة بنصيب ، ويعمل جاهداً على ازديادها ، لأنها تفيده ، وتعود عليه بالخير من جهة ، ومن جهة أخرى لأن له يداً فيها . ولكن قد تمر بالأمة أحياناً عهود تتغير فيها عادات الشعب المألوفة وتتهار الأخلاق

العامة، وتنزل العقائد الدينية، وتنزل فتنه التقاليد وروعتها - كل ذلك على حين أن نشر المعرفة لا يزال فيها ناقصاً، وحقوق الجماعة المدنية غير مكفولة تماماً، ومحصورة في نطاق ضيق. وعندئذ تتخذ البلاد في أعين المواطنين صورة مظلمة مشكوكاً فيها، فلا يعودون يرونها في تربة البلاد التي يقطنونها، فقد أصبحت هذه التربة في نظرهم مدراً ميتاً لا حياة فيه؛ ولا هم يرونها في عادات آبائهم، والتي ألفوا أن يعدوها نبيراً ثقيلاً يحط من شأنهم؛ ولا في الدين نفسه لأنهم صاروا في شك من أمره؛ ولا في القوانين التي لم تعد توضع باسمهم، ولا في المشرع الذي يخشونه ويحتقرونه معاً. لقد ضاعت البلاد في نظرهم وأضحوا هم لا يرون ملامحها المعهودة لهم، ولا حتى ملامحهم المستعارة. وعندئذ يعودون وينطوون على أثرة ضيقة جاهلة غير مستترة. لقد تحرروا من التحيز دون أن يعترفوا بما للعقل من سلطان، فلم تعد لديهم تلك الوطنية الفطرية التي للملكية، ولا الوطنية القائمة على العقل - وطنية الجمهورية فقد وقفوا بين الاثنين، وسط الاضطراب والبؤس والشقاء.

والنكوص في مثل هذا الموقف الحرج مستحيل، إذ لا تستطيع الأمة أن تسترد ما كان لها من عواطف في شبابها، كما لا يستطيع الرجل أن يعود إلى الأخذ بميول الطفولة البريئة وبأذواقها. فهذه أمور يؤسف عليها حقاً، ولكن لا سبيل إلى تعديدها، ولا مفر من السير قدماً وإحلال العناية بالمصالح الشخصية محل العناية بالمصالح العامة، مادامت فترة الوطنية النزعة قد أدبرت إلى غير عودة.

إني لاشك بعيد كل البعد عن القول بوجوب منح الناس جميعاً ممارسة الحقوق السياسية في الحال، كي نصل إلى هذه النتيجة. ولكني أعتقد أن أقوى وسيلة لدينا، بل وربما كانت الوسيلة الوحيدة، لكي نجعل الناس يهتمون بكل ما فيه سعادة بلادهم، إنما هي وسيلة إشراكهم في حكم البلاد. ويبدو لي أن الغيرة المدنية في الوقت الحاضر لا تنفصل عن ممارسة الحقوق السياسية. وفي رأيي أن عدد المواطنين الصالحين سيزداد في أوروبا أو ينقص فيها بنسبة التوسع في تنفيذ هذه الحقوق.

كيف حدث أن صار كل امرئ في الولايات المتحدة، حيث السكان لم يفدوا إليها مهاجرين إلا منذ زمن قريب، واحتلوا الأراضي التي يشغلونها الآن، ولم يأتوا إليها معهم بعرف وعادات، وحيث قابلوا بعضهم بعضاً لأول مرة، وعلى غير معرفة سابقة؛ وفي الجملة أنهم جاءوا إلى بلاد وحب الأوطان الغريزي لم يكن قد توافر لهم بعد - كيف حدث أن صار كل امرئ منهم يحرص الحرص كله على الاهتمام بشئون الوحدة التي ينتمي إليها من وحدات الحكم المحلي، ومقاطعته وشئون الولاية كلها، كما لو كانت كلها ملكاً له؟ ذلك لأن كل واحد منهم، في دائرته الخاصة يشترك اشتراكاً فعلياً في حكومة الجماعة.

إن الطبقات الدنيا في الولايات المتحدة تدرك ما للرفاهية العامة من تأثير في سعادة

كل فرد منهم الخاصة . وهذه الملاحظة ، على بساطتها ، قلما يدركها الناس . فضلاً عن ذلك فإنهم اعتادوا أن يعدوا هذه الرفاهية ثمرة من ثمار جهودهم ، وصار المواطن ينظر إلى حظ الجمهور على أنه حظه هو ، ويعمل لمصلحة الدولة لا عن مجرد إحساس بالفخر أو بالواجب فحسب ، بل وعما أتجرأ وأسميه جشعاً وطمعاً .

وليس من الضروري لنا أن ندرس نظم الأمريكيين وتاريخهم كي نعرف صدق هذه الملاحظة ، لأن سلوكهم وآدابهم تجعلها جلية واضحة . فإذا كان الأمريكي يشترك في كل ما يجري في البلاد ، فقد صار يظن نفسه مضطراً إلى الدفاع عن كل ما يوجه إليه من نقد . فليس بلاده وحدها هي التي تهاجم على هذا النحو فحسب ، بل هو نفسه بالذات ، مما جعل عزته القومية تتجه إلى ألف حيلة وحيلة . وينزل إلى توافه الأمور الصيانية التي يدفع إليها الغرور الشخصي .

ولا شيء أدعى إلى الحيرة والارتباك في أمور الحياة العادية من وطنية الأمريكيين المتعبة هذه . فقد يكون الغريب ميالاً إلى امتداح الكثير من مؤسسات بلادهم ولكنه يرجو ، أن يؤذن له بتوجيه شيء من النقد إلى بعض ما فيها ، وهو ما لا يسمح له به مطلقاً . فأمريكا بلاد حرة ، إذن ، ولكنك ممنوع أن تتكلم فيها بحرية عن الأفراد ولا عن الدولة ، أو عن المواطنين أو السلطات ، ولا عن الأعمال الفردية أو العامة ؛ وفي الجملة لا يسمح لك أن تتكلم بحرية عن شيء مطلقاً اللهم إلا إذا كان حديثك عن الجو وعن تربة البلاد ، وذلك مخافة أن تجرح انتقاداتك شعور أحد . وحتى هنا ، فيما يتعلق بالجو وتربة العمل لا تعدم أن تجد من الأمريكيين من هم على استعداد للدفاع عن الأمرين كليهما كما لو كانوا قد اشتركوا في خلقهما .

لابد لنا في عصرنا الحاضر من الاختيار بين وطنية الجميع ، وبين حكومة الأقلية ، وذلك لأن القوة الاجتماعية والنشاط للذين تمنحهما الأولى لاتتفقان مع الوعود بالهدوء التي تعدنا بها الثانية .

فكرة الحقوق في الولايات المتحدة

لا توجد أمة كبيرة من غير فكرة عن الحق - كيف نزود شعباً ما بفكرة عن الحق - احترام الحقوق في الولايات المتحدة - منشأ هذا الاحترام .

لست أعرف مبدأ بعد الفكرة العامة عن الفضيلة . أسمى من مبدأ الحق . ولعله أحرى بنا أن نقول إن الفكرتين مجتمعتان في فكرة واحدة ، فلا تعدو فكرة الحق هذه أن تكون فكرة الفضيلة أدخلت في دنيا السياسة . ففكرة الحق هي التي مكنت الناس من أن يحددوا معنى الفوضى ومعنى الاستبداد ، وعلمتهم أن يكونوا مستقلين في غير صلف ،

ويطيعوا في غير ذلة . فكل من خضع للعنف انحط من جراء رضاه بهذا الخضوع ، على حين أنه عندما يخضع لذلك الحق الذى للسلطة التى يعترف بها لأحد من بنى جنسه ، يرتفع إلى ما فوق مستوى ذلك الشخص الذى يصدر الأمر . فلا رجال عظماء من غير فضيلة ، وكذلك لا توجد أمم عظام من غير احترام للحقوق ، بل إنى لأؤكد أقول إنه لا توجد مجتمعات عظام لا تحترم الحقوق ، وإلا فما عسى أن يكون ذلك الاتحاد الذى يقوم بين مخلوقات عاقلة ذكية لا يربطها بعضها ببعض سوى رابطة القوة الغشوم !

إنى مقتنع بأن الوسيلة الوحيدة التى لدينا فى الوقت الحاضر لبث فكرة الحق فى النفوس وجعلها كما لو كانت شيئاً ملموساً ، هى أن تحول لجميع الناس أن يمارسوا فى هدوء واطمئنان حقوقاً معينة ، وإن هذا ليتجلى واضحاً كل الواضوح عند الأطفال الذين لم تتوافر لهم بعد قوة الرجولة ولا خبرتها . فعندما يشرع الطفل يتحرك وسط ما يحيط به من الأشياء ، تدفعه غريزته إلى أن يستولى على كل ما يستطيع أن يضع يده الصغيرة عليه . فليس لديه أية فكرة عما هو ملك غيره ، ولكنه يتعلم تدريجياً قيم الأشياء ، ويدرك أن دوره هو الآخر قد يأتى فيسلب ما يملكه ، وعندئذ يصبح أكثر حرصاً وأشد حرصاً ، حتى ينتهى به الأمر إلى احترام حقوق الآخرين ، وهى الحقوق التى يود أن تحترم بالنسبة إليه هو نفسه كذلك . فالبدأ الذى يستمدّه الطفل من امتلاكه لوسائل لعبه يدركه الرجل بوساطة الأشياء التى يقول عنها أنها ملكه الخاص . ففي أمريكا ، أكثر بلاد الله ديمقراطية ، - لا تسمع أبداً تلك الشكاوى التى تقال عن الملكية عامة ، وهى التى كثيراً ما تسمع عنها فى أوروبا - ذلك لأنه ليس فى أمريكا صعاليك . ولما كان لكل إنسان أملاك خاصة به يدافع عن حوزتها ، صار كل إنسان يعترف بذلك المبدأ الذى على أساسه ملك ما يملك .

هذا ويحدث الشيء نفسه فى دنيا السياسة . فلدى أدنى الطبقات فى أمريكا فكرة سامية كل السمو عن الحقوق السياسية ، لأنهم يمارسون هذه الحقوق فعلاً ، ويتحاشون أن يهاجموا ما لغيرهم من حقوق حتى لا يعتدى أحد على حقوقهم هم . فبينما نجد فى أوروبا هذه الطبقات الدنيا نفسها ، تقاوم أحياناً حتى أعلى سلطة ، نجد الأمريكى يدعن فى غير تدمير لسلطة أدنى حاكم من الحكام .

وتتجلى لك هذه الحقيقة حتى فى أتفه شئون الحياة القومية . ليس فى فرنسا سوى ملاه قليلة العدد مقصورة على الطبقات العليا وحدها دون غيرها ، ولكن الفقراء فى العادة لا يمنعون من التردد على الملاهى التى يتردد عليها الأغنياء ، ومن ثم نراهم يسلكون المسلك اللائق ، ويحترمون كل ما يعاون على صيانة تلك المتع التى سمح لهم أن يشاركوا فى الاستمتاع بها . أما فى إنجلترا حيث يحتكر الأغنياء الملاهى ، كما يحتكرون القوة والسلطان ، فنرى الناس يشكون من أن الفقراء إذا ما دخلوا ملهى من الملاهى المخصصة للأثرياء عبثوا به وأفسدوا فيه بغير سبب ، وسلكوا سلوكاً معيياً . فهل يعجب أحد إذن من هذا ماداموا لا يملكون شيئاً يخشون أن يفقدوه ؟

تجعل الحكومة الديمقراطية إدراك فكرة الحقوق ميسوراً لأدنى طبقة من طبقات مواطنيها ، مثلما يجعل انتشار الثراء بين الناس فكرة الملكية في متناول فهم كل إنسان . وتلك في رأيي فائدة من أهم الفوائد التي يجنيها الناس من الحكم الديمقراطي . ومع ذلك فلست أقول بأنه من السهولة بمكان تعليم الناس كيفية ممارسة حقوقهم السياسية ، ولكني أعتقد أنه كلما تيسر ذلك أدى إلى نتائج هامة كل الأهمية . فإن كان ثمة وقت يجب علينا أن نقوم فيه بمثل هذه المحاولة فهو الوقت الحاضر . ألا ترى أن الاعتقاد الديني قد تزلزل ، وأن الفكرة القدسية عن الحق قد أخذت تضعف وتحنط ، وأن الأمور الأخلاقية قد تدهورت ، وفكرة الحق الأخلاق بدأت تتضاءل وتزول ؟ لقد حلت الحاجة والجدل محل الإيمان ؛ وحل العد والحساب محل الدوافع الطيبة . فإن نجح وسط هذا الانحلال العام في ربط فكرة الحق بفكرة المصلحة الخاصة - وهي النقطة الوحيدة الثابتة التي لا تتغير في النفس البشرية ، فما الذي يبقى لنا من الوسائل لحكم هذا العالم غير الخوف والإرهاب ؟ فعندما أسمع أن القوانين أضحت ضعيفة ، وأن الناس متمردون ، وانفعالاتهم مستثارة ، وسلطان الفضيلة مشلول ، ولم تعد ثمة خطوات لزيادة حقوق الديمقراطية ، أجبت بأن أية إجراءات من هذا النوع يجب أن تتخذ ، وذلك لما ذكرت من الأسباب . وفي اعتقادي أن الحكومات مازالت معنية بهذه الإجراءات أكثر من اهتمام المجتمع بها في مجملته ، ولكن الحكومات قد تزول ، أما المجتمع فباق لا يفنى .

على أنى لا أود أن أبالغ في أهمية ذلك المثل الذي تقدمه إلينا أمريكا . فقد عهدت إلى الشعب بالحقوق السياسية في وقت لا يستطيع فيه إساءة استغلالها حيث كان عدد السكان قليلاً وعاداتهم بسيطة ، فلما ازداد عددهم . لم يوسع الأمريكيون من سلطان الديمقراطية وإنما وسعوا من نطاقها فحسب .

لا شك في أن اللحظة التي تمنح فيها الحقوق السياسية لشعب لم يكن لديه منها شيء من قبل ، لحظة حرجة وخطرة كل الخطر . فإن كان اتخاذ مثل هذا الإجراء ضرورياً في كثير من الأحيان ، فإنه ، مع ذلك ، خطر دائماً . فقد يرتكب الطفل القتل دون أن يكون متفطناً إلى قيمة الحياة ، وقد يسلب شخصاً آخر شيئاً يملكه قبل أن يعي أن ما يملكه هو قد يؤخذ منه غصباً ؟ فعندما تمنح الطبقات الدنيا لأول مرة حقوقها السياسية يكون موقفها إزاء هذه الحقوق موقف ذلك الطفل إزاء الطبيعة كلها ، وعندئذ يصح لنا أن نطلق عليهم المثل المعروف *Homo puer robustus* . وإنك لتجد هذه الحقيقة قائمة حتى في أمريكا نفسها . فإن الولايات التي ظل مواطنوها يستمتعون بحقوقهم أطول من غيرهم هي الولايات التي يحسن فيها هؤلاء المواطنون استخدام هذه الحقوق .

ولسنا نخشى أن نتهم بالإسراف إن كررنا القول بأنه لا شيء أخصب إنتاجاً للخوارق

والعجائب من الاستمتاع بالحرية ، ولكن ليس شيء أشق على النفس من التلمذ لاكتساب هذا الفن ، وهذا قول لا ينطبق على الاستبداد . فكثيراً ما يعدنا الاستبداد هذا بأنه سيصلح الأمور ، ويعوض الناس عما عانوه في الماضي من متاعب وآلام ، وأنه سيؤيد الحق ، ويحمي المظلوم ، ويحافظ على استقرار الأمن واستتباب النظام العام ، فتخدر أعصاب الأمة بوعوده ، وتهدأ من جراء ذلك الرخاء المؤقت الذى يحدته ، وتظل (الأمة) هكذا غافلة مخدرة إلى أن تفيق وتتفطن لنفسها وتشعر بما هى فيه من يؤس وشقاء . أما الحرية فعلى النقيض من ذلك . فهى لا تقوم عادة إلا بكل مشقة وبوسط الأعاصير الهوج ، وتريدها الخلافات المدنية نضجاً وكالاً ، ولا يتسنى للناس تقدير مزاياها ومنافعها حق قدرها إلا بعد أن تنضج وتشيع .

احترام القانون في الولايات المتحدة

احترام الأمريكيين القانون - إنهم يحبونه بحبة الأبناء والديهم - فمن مصلحة كل امرئ الشخصية أن يعمل على ازدياد قوة القانون .

ليس عملياً أن تستشار الأمة كلها مباشرة أو بالوساطة في وضع القوانين ، ومع هذا فلا ينكر أحد أن ذلك ، إن تيسر ، يزيد سلطة القانون زيادة عظيمة . فهذا الأصل الشعبى الذى قد يضعف من جلال التشريع وحكمته ، يساعد كل المساعدة ، على زيادة قوته . ففي تعبير الشعب بأسره عن آرائه قوة مذهلة ، وإذا ما صرحت إرادته عن نفسها استولت الرهبة على خيال الناس ، حتى أولئك الذين يرغبون في مقاومتها . وهذه حقيقة تعرفها الأحزاب جميعاً . فلا غرو إن رأيناها تعمل جاهدة في أن تكون لها أغلبية ، كلما استطاعت السبيل إليها . فإن لم يجيء العدد الأكبر من أصوات الناخبين في جانبهم قالوا إن الأغلبية الصحيحة امتنعت عن التصويت ، وحتى إذا فشلوا في هذا الأمر التجأوا إلى أولئك الأشخاص الذين لاحق لهم في إعطاء أصواتهم .

ليس في الولايات المتحدة طبقة من الناس لاحق لها في الانتخاب ولا تشارك في وضع القوانين على نحو غير مباشر سوى الأرقاء والخدم والصعاليك الذين تعولهم وحدات الحكم المحلى وتتفق عليهم . فعلى من يريدون أن يهاجوا القانون إذن أن يغيروا رأى الأمة أو أن يدوسوا على قراراتها بالأقدام .

وتم سبب ثان مباشر أكثر من الأول وأرجح منه وزناً يتسنى إضافته إلى السبب السابق . فكل إنسان في الولايات المتحدة يهتم اهتماماً شخصياً بإجبار الجماعة كلها بالقوة على إطاعة القوانين واحترامها لأن الأقلية قد تستطيع بعد قليل من الزمن أن تجتذب

الأغلبية إلى مبادئها . ومن ثم كان يحتمل أن تعترف بذلك الاحترام الواجب لقرارات
المشرع . فقد تواترت الفرصة ، يوماً ما ، فعدى أنها قراراتها هي . فمهما جاء قرار ما متعباً
ومضيقاً ، فالمواطن في الولايات المتحدة يقبله ويتبعه ، لأنه من عمل الأغلبية فحسب ،
بل لأنه من عمله هو كذلك ، فضلاً عن أنه يعتبره عقداً هو طرف فيه .

فلا غرو إذن إن لم نجد في الولايات المتحدة ذلك الجمهور العديد المضطرب الذي
يعد القانون عدوه الطبيعي ، فجعل ينظر إليه بعين ملوثة بالخوف والارتباب . وعلى العكس
من ذلك ، يستحيل ألا نلاحظ أن جميع الطبقات تبدو كل الاحترام للتشريع وتعلق به
تعلق الآباء بأبنائهم .

ومع هذا ، فإن مخطيء في قولي جميع الطبقات ، فإن كان مقياس السلطة في أوروبا قد
انقلب في أمريكا وجدنا الأغنياء في مركز أشبه بمركز الفقراء في الدنيا القديمة ، فالأغنياء
هم الذين ينظرون إلى القانون بعين الارتباب . هذا ، وسبق أن أشرت إلى أن فائدة
الديمقراطية ليست في أنها تحمي مصالح الجميع ، كما يزعمون في بعض الأحيان ، بل لأنها
تحمي مصالح الأغلبية فحسب . ففي الولايات المتحدة ، حيث الفقراء هم الذين يحكمون
فإن للأغنياء ما يخشونه دائماً من وراء إساءة الفقراء لما في أيديهم من السلطة . فقلق
الأغنياء الطبيعي هذا قد يحدث في النفوس سخطاً مكتوماً ، ومع ذلك لا يعكر صفو
الجماعة بشكل فيه شيء من العنف - فالسبب نفسه الذي يمنع الأغنياء من أن يتقوا كل
الثقة بالسلطة التشريعية يمنعه من أن يطيعوا أوامرهم ؛ ذلك بأن ثروتهم التي تحول بينهم
وبين وضع القوانين ، هي نفسها التي تمنعهم من الوقوف في وجهها . ففي الأمم المتحضرة
لا يثور سوى الذين لا شيء لديهم يخشون عليه من الضياع . فإن لم تكن قوانين الديمقراطية
جديرة بالاحترام دائماً فإنها مع ذلك موضع الاحترام باستمرار ، لأن الذين في دأبهم أن
ينتهكوا حرمة القوانين يخفون في إطاعة تلك القوانين التي شاركوا في وضعها ، والتي
يستفيدون من ورائها . على حين أن المواطنين الذين لهم مصلحة في انتهاكها تدفعهم
أخلاقهم ويدفعهم مركزهم إلى أن يطيعوا قرارات المشرعين أيا كانت . ذلك إلى أن الناس
في الولايات المتحدة يطيعون القوانين لأنها من وضعهم فحسب . بل لأنه من الميسر
تغييرها إذا ما ظهرت أضرارها . فهم يحترمون القانون لأنه ، أولاً ، شرف رضوه هم على
أنفسهم ، وثانياً ، لأنه شر عابر ولا يلبث أن يزول .

النشاط الغالب على كل أجزاء الهيئة السياسية في الولايات المتحدة وتأثيره في المجتمع

تصور النشاط السياسى الغالب على الولايات المتحدة أشق من تصور ما فيها من الحرية والمساواة اللتين تسيطران عليها - ليس النشاط الجرم الذى يحرك الهيئات التشريعية على الدوام سوى حدث عارض أو هو امتداد لذلك النشاط العام - يشق على الأمريكى أن يمحصر نفسه في شئونه الخاصة وحدها - الاستشارة السياسية تمتد إلى كل اتصال اجتماعى - ويعزى جزء من نشاط الأمريكين التجارى إلى هذا السبب - المزايا غير المباشرة التى يستمدتها المجتمع من حكومة ديمقراطية .

عندما ينتقل السائح من بلد حر إلى آخر غير حر تستولى عليه الدهشة من جراء ما يجده في البلدين من تباين شديد ، فكل شئ في البلد الحر في حركة ونشاط ، على حين يبدو كل شئ في الثانية راكداً لا حركة فيه . ففي البلد الأول تدور موضوعات البحث كلها حول التقدم والترقى ، على حين يبدو هم البلد الثانى محصوراً في الاستمتاع بما سبق أن حصل عليه من مزايا . ومع ذلك فالبلد الذى يبذل جهوداً عيفة في العمل على توفير السعادة لنفسه ، هو في العادة أغنى وأزهر من البلد الذى يبدو راضياً قانعاً بما قسم له من حظوظ . فإن وازنا بينهما أدركنا بالكاد كم من حاجات جديدة كثيرة نستشعرها يومياً في البلد الأول ، في حين لا يبدو من هذه الحاجات سوى القليل في البلد الثانى .

فإن صدقت هذه الملاحظة على تلك البلاد الحرة التى احتفظت بأشكال الحكم الملكى وبالمؤسسات الأرستقراطية ، فإنها لتصدق أكثر من ذلك على الجمهوريات الديمقراطية . وليس الأمر في هذه الدول أن جزءاً واحداً من الشعب فحسب ، هو الذى يحاول أن يحسن أحوالها الاجتماعية ، بل الجماعة كلها تشارك في هذا الأمر ؛ وليست مقتضيات طبقة واحدة هى التى يحسب لها حسابها ، بل مقتضيات الطبقات كلها ، معاً ، وفي وقت واحد .

ليس مستحيلاً أن ندرك مدى تلك الحرية المذهلة التى يستمتع بها الأمريكيون ، ومن الميسور أن نكون فكرة عما عندهم من مساواة مفرطة ، ولكن النشاط السياسى الغالب على الولايات المتحدة ، يجب أن يشاهد هو الآخر حتى يتيسر لنا فهمه على الوجه الصحيح . فلا تكاد تتطأ قدمك أرض الولايات المتحدة حتى تصك أسماعك ضجة تذهلك ، فتسمع ضوضاء عجيبة تأتيك من كل جانب ، كما تسمع آلافاً من الأصوات تنطلق كلها في وقت واحد ، تتطلب سد حاجات أصحابها الاجتماعية . فكل شئ حولك في حركة متصلة لا تنقطع ، ففي ناحية من أنحاء المدينة ترى حشوداً من الناس اجتمعوا ليفصلوا في أمر بناء كنيسة جديدة ، وفي أخرى تجرى عملية انتخاب نائب من النواب

وعلى مقربة منها ترى نواب دائرة معينة يسارعون إلى المدينة ليتشاوروا في بعض التحسينات المحلية . وفي مكان آخر نجد عمال قرية من القرى اجتمعوا ليتناقشوا في مشروع شق طريق جديد ، أو فصح مدرسة عامة . هذا ، وقد تعقد اجتماعات لجرد إبداء الاستهجان لمسلك الحكومة في موضوع ما في حين يحكى المواطنون في تجمعات أخرى السلطات القائمة باعتبارهم آباءً لبلدهم ، وتتكوّن جماعات تعد السكر رأس كل بلية في الدولة ، ويتعهد أعضاؤها في وقار بأن يكونوا مثلاً طيبة للاعتدال والتعفف عن معاقرة الخمر .

إن الاستشارة السياسية الشديدة للهيئات التشريعية في أمريكا ، وهو أمر فريد يسترعى انتباه الأجانب ، ليس سوى حدث من الأحداث أو نوع من استمرار تلك الحركة العامة التي تنشأ في أدنى طبقات الشعوب ، ثم تمتد منها إلى شتى طبقات المجتمع ، الواحدة بعد الأخرى ؛ وإنه لمن المستحيل أن نجد جهوداً تتفق في سبيل السعى وراء السعادة أكثر مما تجده هنا .

من الصعوبة بمكان تعيين المركز الذي يحتله الاهتمام بالسياسة في حياة المواطن في الولايات المتحدة ، فالإسهام في تنظيم حكومة البلاد ، والمناقشة في شتى شئونها ، أهم ما يشغل باله ، بل هما اللذة الوحيدة التي يعرفها المواطن الأمريكي . وهذا الشعور يصدق على أتفه العادات في الحياة . فحتى النساء كثيراً ما يترددن على التجمعات العامة ، ويصفين إلى ما يلقى فيها من خطب سياسية ، كما لو كان الاستماع إليها نوعاً من التسلية يلجأن إليه بعد فراغهن من أعمالهن المنزلية . فأندية المناظرة تعد ، إلى حد ما ، بديلاً عندهن من الملاحى والمسارح . فالأمريكي لا يحسن أن يتحدث إليك ، ولكنه يستطيع أن يجادل ويناقش ، وسرعان ما يتحول حديثه إلى مقال أو بحث ، فهو يكلمك كما لو كان يلقى خطاباً موجهاً إلى جمهور من النظارة ؛ وإن حدث أن تمحس في مناقشة ، إذا به يخاطب من يتحدث إليه بقوله : « أيها السادة !! » .

ويدو السكان في بعض البلاد كأنهم يأبون أن يستفيدوا من تلك الميزات السياسية التي خولها لهم القانون . والظاهر أنهم يعتقدون أن وقتهم أثمن جداً من أن ينفقوه فيما فيه مصلحة الجماعة . فهم يمحرون أنفسهم في أنانية ضيقة كل الضيق ، حدودها أربعة أسوار وسياج سميكة . ولكن إن حدث وقضى على أمريكي بأن يقصر نشاطه على شئونه الخاصة وحدها ، لوجد أنه قد سلب نصف كيانه ، ولشعر بفراغ هائل في حياته التي ألف أن يحياها ، وعندئذ قد يبلغ به البؤس حداً لا يطاق . وإني لموقن بأنه لو حدث وقامت حكومة استبدادية في أمريكا لكان التغلب على ما رسخ فيهم من العادات التي كونتها الحرية فيهم أشق من الانتصار على محبة الحرية نفسها .

لقد أثرت الاستشارة المستمرة التي أدخلتها الحكومة الديمقراطية في دنيا السياسة في كل اتصال اجتماعي . ولست واثقاً إن كانت هذه الميزة ليست أعظم ميزات الديمقراطية بوجه عام ، ولا أميل إلى مدحها من أجل ما تعمله ، أكثر من ميل إلى امتداحها من أجل ما تسبب في عمله .

لانزاع في أن الشعب كثيراً ما يسىء إدارة الشؤون العامة إساءة بالغة ، ولكنه لا يستطيع أن يشترك في إدارة الشؤون العامة من غير أن تتسع دائرة أفكاره ويتخلص عقله من تلك القنطرية العادية التي اعتاد أن يسير عليها في تفكيره ، فأدنى فرد يشارك في حكومة البلاد يستطيع أن يحصل على قسط معين من احترام الذات ورعاية الكرامة الشخصية . وإذا صار يملك شيئاً من السلطان ، فيمكنه أن يستفيد من خدمات رجال من ذوى العقول المستنيرة أكثر من عقله هو . فيلتف حوله كثيرون من المرشحين يروجون له ويتملقونه ، ويعملون على أن يخدعوه ، ويغشوه بآلاف الطرق ، ولكنهم في سعيهم هذا إنما ينثرون له الطريق في الواقع . فهو يشارك في أعمال سياسية لم يبتكرها هو ، ولكنها تجعله ميالاً إلى القيام بأعمال من قبيلها . فنظرة يوجه كل يوم إلى ضروب جديدة من تحسين الأملاك العامة مما يرغبه في العمل على تحسين ممتلكاته هو الخاصة به ، وقد لا يكون أسعد ممن جاءوا قبله ، ولا خيراً منهم ، ولكنه أنشط منهم وأكثر علماً بما يجري من الأمور . ولا شك عندي في أن المؤسسات الديمقراطية في الولايات المتحدة إذا ما ضمت إلى تكوين البلاد الجغرافي ، كانت السبب (وليس السبب المباشر كما يؤكد كثيرون ، بل السبب غير المباشر) في ذلك النشاط التجاري العظيم الذي يقوم به السكان . فليست القوانين هي التي خلقتها ، ولكن الناس يتعلمون كيف يعملون على ترقية تجربتهم التي يستمدونها من التشريع .

عندما يؤكد خصوم الديمقراطية أن رجلاً بمفرده يستطيع أن ينجز ما يقوم به من أعمال ، على وجه أفضل مما تقوم به حكومة الجميع ، يدون لى أنهم على حق فيما يقولون . فحكومة الفرد ، على فرض وجود المعرفة في الناحيتين ، ستكون أكثر اتساقاً وأعظم مثابرة ، واطراداً ، وأدق في رعاية التفاصيل من حكومة جمهرة من الناس . ذلك إلى أنها تحرص على أن تختار بعناية وحسن تقدير من ترى استخدامهم من الموظفين . أما من ينكرون ذلك فلم يروا حكومة ديمقراطية قط ، أو بنوا حكمهم على بيانات ناقصة . صحيح أن المؤسسات الديمقراطية لا تبدى نظاماً منسقاً من نظم الحكم ، حتى ولو كانت الظروف المحلية ، ونزعات الشعب ، تسمح لها بالبقاء ؛ فالحرية الديمقراطية أبعد من أن تستطيع إنجاز كل مشروعاتها بتلك المهارة التي عرفت بها الحكومات الاستبدادية الماهرة . فهي كثيراً ما تهجر هذه المشروعات قبل أن تؤتي ثمارها ، أو هي تخاطر بها عندما تكون النتائج المترتبة عليها خطيرة ، ولكنها في النهاية تنتج أكثر مما تستطيع إنتاجه أية حكومة مطلقة . فإن كان ما تنجزه إنجازاً طيباً ، قليل العدد ، فإن جملة ما تنجزه من الأعمال كبير . ففي حكمها لا تكون العظمة فيما تعمله الإدارة العامة ، وإنما هي فيما يعمل بدونها أو خارجها . فالديمقراطية لا تعطي الشعب أمهر حكومة ، ولكنها كثيراً ما تنتج ما تعجز عنه أقدر الحكومات عادة ، أى أنها تنتج نشاطاً ذاتياً غزيراً لا يستقر له قرار ، وقوة زاخرة ، وهمة لا تنفصل عنها ، وتأتي مع ذلك بالعجب العجاب ، مهما كانت الظروف غير ملائمة . تلك هي المزايا التي تمتاز بها الديمقراطية .

إننا نرى في عصرنا هذا الذى تتأرجح فيه مقدرات العالم الأوربي في الميزان - بعض الناس يسارعون إلى مهاجمة الديمقراطية باعتبارها قوة معادية ، ولكنها على الرغم من ذلك لا تزال تنمو . وثمة آخرون يرون فيها إلهاً جديداً يعبدونه ، برز من الفوضى ، ولكن كلا هذين الفريقين لا يعرف تماماً موضوع كراهيته ، أو عبادته . فهما يتصارعان في الظلام ، ويوزعان ضرباتهما على غير هدى .

إننا يجب أن نفهم أولاً ما نريده من المجتمع ومن حكومته ، فهل ترغب في أن ترى العقل البشرى في حالة من السمو والرفعة ، وأن تدربه على مواجهة أمور هذه الدنيا مواجهة كريمة ؟ أتريد أن توحى إلى الناس بأن ينظروا إلى المنافع المادية الدنيوية بشيء من الازدراء ، وتكون فيهم معتقدات راسخة تظل تواليها بما يغذيها ، وأن تحمى فيهم روح الإخلاص لكل نبيل ؟ أتود أن تعمل على تهذيب العادات الأخلاقية وصقل آداب السلوك ، وازدهار الفنون الجميلة ؟ أتود أن تتعهد الشعر وتحت على حبه وحب الجمال والمجد ؟ هل ترمى إلى تنظيم الشعب على نحو يجعله يؤثر في سائر الأمم ، ومستعداً للقيام بالمشروعات الجسيمة ، مهما كانت نتائجها ، فإنها ستترك اسماً ضخماً يؤثر في مجرى التاريخ ؟ إن كان هذا هو الغرض الرئيسى الذى تراه يجب أن يكون نصب أعين الناس ، فلا تختار الحكم الديمقراطي لأنه ، يقيناً ، لن يوصلك إلى غرضك الذى ترمى إليه .

أما إن كنت ترى أن الأفيد عملياً أن تحول نشاط الإنسان الأدبى والعقل إلى إنتاج وسائل الراحة المادية واستخدامها في زيادة السعادة العامة ، وإن كان من رأيك أن الفهم الواضح أفيد للإنسان من النبوغ ، وإن كان هدفك ألا تتخلق في الناس فضائل البطولة ، بل أن تشجع على تكوين العادات المسالمة ، وإن كنت تؤثر أن ترى الرذائل تقترب ، على أن تشاهد الجرائم ترتكب ، وتفضل أن تصادف أعمالاً نبيلة أقل ، على شريطة أن تقل كذلك الأعمال الإجرامية بالنسبة إليها ؛ وإن كنت لا تحفل بالمعيشة بين ظهراى مجتمع باهر . وكيفيك أن تعيش في رخاء شامل ؛ وفي الجملة ، إن كنت ترى أن الغرض الأساسى من حكومة ما ليس أن تمنح الأمة في جملتها أكبر قوة ممكنة أو أعظم مجد ممكن ، بل أن تكفل لكل فرد من أفراد الأمة أكبر قسط من السعادة ، وتجنبه أكثر ما يمكن تجنبيه من ضروب البؤس - إن كان هذا ما تهدف إليه فاعمل إذن على تحقيق المساواة بين الناس ، وأقم المؤسسات الديمقراطية بينهم .

أما إن كان الوقت الذى يتيسر لك فيه أن تختار ، قد ولى ، وإن كانت هناك قوة فوق قوة الإنسان أخذت تدفعنا وتستعجلنا إلى المضى نحو أحد هذين النظامين من الحكم ، من غير استشارتنا وتعريف رغباتنا ، فعلياً أن نبذل الجهد على الأقل في سبيل الحصول على أكبر فائدة ممكنة من النظام الذى قدر لنا أن نسير فيه . فإن نحن وقفنا على ما فيه من نزعات طيبة وأخرى خبيثة ، وجب علينا أن نعمل بأقصى ما نستطيع على تقوية الطيب وقمع الخبيث